



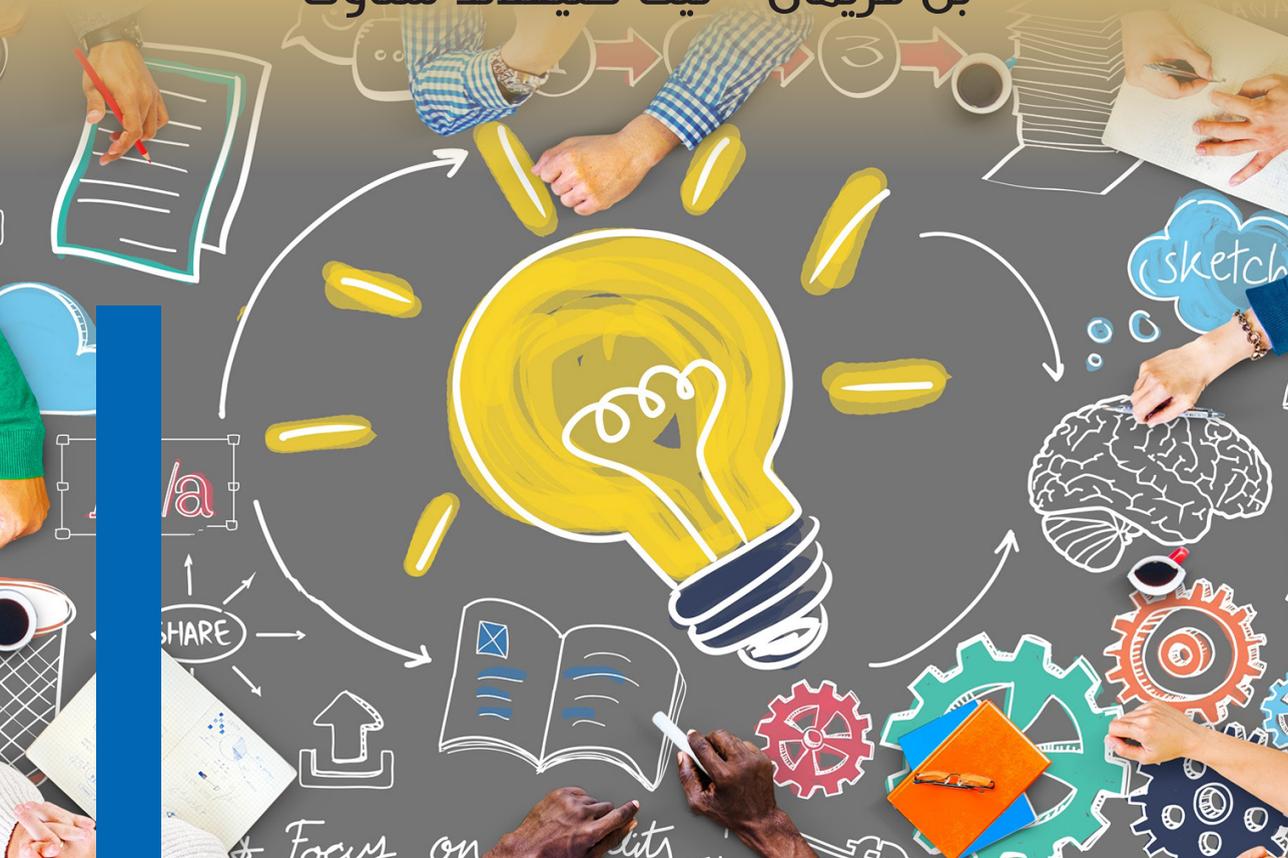
مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

ورقة مترجمة

أفكار عظيمة وأموال وفيرة تمويل مراكز الأبحاث في أميركا

بن فريمان - نيك كليفلاند ستاوت



الملخص التنفيذي

يقدم هذا التقرير تحليلاً مفصلاً يعد الأول من نوعه متاحاً للعامّة لتمويل مراكز الأبحاث الأمريكية¹ يتتبع هذا التقرير مسارات التمويل من الحكومات الأجنبية والحكومة الأمريكية ومقاولي البنتاغون لأفضل (50) مركز أبحاث في الولايات المتحدة على مدى السنوات الخمس الماضية. وهو بمثابة دليل بحثي حيوي وفعال لأي شخص يرغب في معرفة المزيد عن مصادر تمويل مراكز الأبحاث الأمريكية البارزة.

يقدم التقرير درجة شفافية من خمس نقاط لأفضل (50) مؤسسة بحثية في الولايات المتحدة، وهو مقياس أنشأه المؤلفون على أساس خمسة أسئلة ثنائية. وبناءً على هذا الأساس فإن تسعة من أفضل (50) مؤسسة بحثية (18%) شفافة تماماً في حين أن (23) مؤسسة بحثية (46%) شفافة جزئياً. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن المؤسسات البحثية (18) المتبقية (36%) هي مؤسسات بحثية «ذات أموال سوداء» وهي غامضة تماماً في تمويلها دون الكشف عن الجهات المانحة لها.

في السنوات الخمس الماضية تبرعت الحكومات الأجنبية والكيانات المملوكة لحكومات أجنبية بأكثر من (110 ملايين دولار) لأكثر (50) مؤسسة بحثية في الولايات المتحدة. وكانت الدول المانحة الأكثر سخاءً أو إنفاقاً هي (الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة وقطر) والتي ساهمت بمبلغ (16.7 مليون دولار) و(15.5 مليون دولار) و(9.1 مليون دولار) لمؤسسات البحث الأمريكية على التوالي. تلقى المجلس الأطلسي ومؤسسة بروكينجز وصندوق مارشال الألماني أكبر قدر من الأموال من الحكومات الأجنبية منذ عام (2019) (20.8 مليون دولار) و (17.1 مليون دولار) و (16.1 مليون دولار) على التوالي.

1. www.thinktankfundingtracker.org

وفي نفس المدة ساهمت أكبر (100) شركة مانحة بأكثر من (34.7 مليون دولار) لأكثر (50) مؤسسة بحثية. ومن بين الجهات المانحة الكبرى نورثروب جرومان، ولوكهيد مارتن، وميتسوبيشي، التي قدمت (5.6 مليون دولار)، و(2.6 مليون دولار)، و (2.1 مليون دولار) على التوالي، لمؤسسات البحث بين عامي (2019 و2023). وكان المجلس الأطلسي، ومركز الأمن الأمريكي الجديد، ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية من أكبر المتلقين لأموال مقاولي البنتاغون (10.2 مليون دولار)، و(6.6 مليون دولار)، و(4.1 مليون دولار) على التوالي.

منحت الحكومة الأمريكية بشكل مباشر ما لا يقل عن (1.49 مليار دولار) لمراكز البحث الأمريكية منذ عام 2019. ومع ذلك، فإن الغالبية العظمى من هذا التمويل (1.4 مليار دولار) تذهب إلى مؤسسة (راند) التي تعمل بشكل مباشر لصالح الحكومة الأمريكية.

في حين أن مراكز الأبحاث موجودة لإنتاج تحليلات مستقلة فإن انتشار التمويل من قبل جهات مانحة خاصة يثير تساؤلات حول الحرية الفكرية والرقابة الذاتية وتصفية وجهات النظر. ويتفاقم هذا الوضع بسبب الحالات التي يشغل فيها الباحثون مناصب في مركز أبحاث أو حكومة أو شركة أجنبية معينة في نفس الوقت وهو ما يشكل تضارباً محتملاً واضحاً في المصالح، ويتضمن هذا الموجز مجموعة من التوصيات المستقبلية لمختلف الجهات الفاعلة.

بالنسبة لوسائل الإعلام

اعتماد معيار مهني للإبلاغ عن أي تضارب في المصالح مع المصادر التي تناقش السياسة الخارجية الأمريكية.

بالنسبة للكونغرس

تمرير التشريعات التي تتطلب من جميع المنظمات غير الربحية التي تسعى للتأثير على السياسة العامة للكشف علناً عن جميع مانحيها من الشركات والحكومة الأمريكية والحكومات الأجنبية التي تزيد عن (10 آلاف دولار)، وتحسين متطلبات الإفصاح عن تضارب المصالح بالنسبة للشهود في الكونغرس.

بالنسبة لوزارة العدل

تقديم إرشادات أكثر وضوحاً بشأن ما يمكن لمراكز البحث غير المسجلة بموجب قانون تسجيل العملاء الأجانب القيام به نيابة عن المتبرعين الأجانب.

بالنسبة لمراكز الأبحاث

يجب وضع حد للأبحاث التي تعتمد على الدفع مقابل اللعب والتحرك بشكل استباقي نحو تحديد تضارب المصالح.

المقدمة

تؤدي مراكز الأبحاث دوراً هائلاً في التأثير على الرأي العام والسياسة العامة في الولايات المتحدة. وكثيراً ما يكون علماء مراكز الأبحاث خبراء في موضوعات معينة تراها على شاشات التلفزيون، أو تسمعها على الراديو، أو من خلال وسائل الإعلام المطبوعة الرائدة في البلاد (المجلات). وهم يقدمون المشورة إلى الكونغرس والسلطة التنفيذية بشأن التشريعات المتعلقة بها ويكتبون الأسئلة لجلسات الاستماع في الكونغرس ويشهدون في تلك الجلسات بل ويساعدون حتى في صياغة التشريعات. وفي حين يستطيع علماء مراكز البحث أن يلعبوا دوراً مهماً كباحثين مستقلين فإن بعض أعمال مراكز البحث تشبه إلى حد كبير العلاقات العامة وممارسة الضغوط أكثر من البحث.

إن مراكز الأبحاث تعتمد بشكل متزايد على المصالح الخاصة والحكومات سواء في الولايات المتحدة أو في الخارج في التمويل. وتشير مجموعة متزايدة من الأدلة إلى أن التمويل غالباً ما يكون مصحوباً بشروط مما يؤدي إلى الرقابة وتصفية وجهات النظر وفي حالات نادرة حتى ترتيبات الدفع المباشر مقابل البحث مع المانحين. وغالباً ما يدرك المانحون هذه الفوائد وكما أشار تقرير داخلي صادر عن حكومة أجنبية (إن تمويل مراكز الأبحاث القوية هو أحد السبل للحصول على مثل هذا الوصول وبعض مراكز الأبحاث في واشنطن تنقل علناً أنها لا تستطيع خدمة سوى الحكومات الأجنبية التي تقدم التمويل)².

ولكن على الرغم من هذا الارتباط بين مصادر التمويل والتوصيات السياسية المتعاطفة فإن مراكز الأبحاث ليست ملزمة بالكشف عن تمويلها حتى مراكز الأبحاث

2. توف بيورجاس، «من مساهم إلى شريك؟ دور النزوح في أبحاث السياسة الخارجية وتنفيذها في الولايات المتحدة»، مركز موارد بناء السلام النزويجي، مايو/أيار 2012.

https://www.documentcloud.org/documents/1284105-1-aaa-general-doc-viewer_new.html#document/p5/a176108

الشفافة نسبياً قد تحجب مصادر التمويل من خلال السماح بالتبرعات مجهولة المصدر أو الإبلاغ عن نطاقات تمويل واسعة النطاق بشكل مفرط، أو ببساطة إخفاء المعلومات المالية.

وقد ساهم هذا في تفاقم أزمة الثقة العامة في مراكز البحث حيث يعتقد أقل من نصف (48%) من المشاركين في استطلاع للرأي العام في الولايات المتحدة أجري في عام 2022 أن «مراكز البحث وخبراء السياسة العامة» «ذوي قيمة» للمجتمع³. ولوضع ذلك في المنظور الصحيح فقد عدَّ الأطباء (82%) والعلماء والمهندسون (79%) وحتى المحامون الذين يتعرضون لانتقادات شديدة (60%) أكثر قيمة من مراكز الأبحاث. ولكن لماذا يشكك الجمهور إلى هذا الحد في مراكز الأبحاث وخبراء السياسات؟ وفقاً للاستطلاع كان «الاشتباه في أن الخبير قد يكون لديه أجندة خفية» هو السبب الأول الذي ذكره المستجيبون يليه عن قرب «الافتقار إلى الشفافية حول من يمول الخبير»⁴.

ومع ذلك، تجاهل الصحفيون وصناع السياسات وخبراء مراكز الأبحاث أنفسهم مخاوف الجمهور إلى حد كبير فعند إجراء مقابلة مع محلل في مركز أبحاث معين لم يصبح من الشائع بعد أن يذكر الصحفيون أو مقدمو البرامج الإخبارية تضارب المصالح المحتمل. كما لم يعد من الشائع أن يكشف ممثلو مراكز الأبحاث عن تضارب المصالح المحتمل في التمويل عند الإدلاء بشهاداتهم أمام الكونجرس مما يتجاهل الموضوع أصحاب الصلة لصناع السياسات. باختصار نحن نعلم أن تمويل مراكز الأبحاث مهم للغاية في تأثيراته المحتملة على مراكز الأبحاث وثقة الجمهور فيها ومع ذلك فإن المعلومات المتاحة للجمهور حول تمويل مراكز الأبحاث قليلة للغاية.

3. الديمقراطية 2.0: الخبراء في عصر الغريزة، من إنتاج كلاي، 29 سبتمبر 2022.

<https://castfromclay.co.uk/insights/experts-age-of-instinct-usa>

4. المصدر نفسه

ولهذه الأسباب كلها أطلق معهد كوينسي للحكم الرشيد أداة تتبع تمويل مراكز الأبحاث: وهي أول أداة متاحة للعامة لجمع معلومات عن تمويل مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة. ويتتبع هذا الموقع الإلكتروني وقاعدة البيانات الجديدة - حيث تكون متاحة للعامة على الموقع www.thinktankfundingtracker.org.

التمويل الذي تتلقاه مراكز البحث من الحكومات الأجنبية والحكومة الأمريكية ومقاوي البنتاغون على مدى السنوات الخمس الماضية.

إن فكرة تتبع تمويل مراكز الأبحاث سوف تعمل كمورد للصحفيين والأكاديميين وصناع السياسات والأميركيين العاديين الذين يريدون المزيد من المعلومات حول تمويل مراكز الأبحاث. إن الاعتراف بمصادر التمويل أو تضارب المصالح المحتمل لا ييسر الاستقلال الفكري لمراكز الأبحاث الخمسين المدرجة في قاعدة البيانات المتاحة للجمهور بل إنها تقدم بدلاً من ذلك معلومات ذات صلة للأفراد لإصدار أحكام واضحة بالكامل.

ويتكون هذا التقرير من أربعة أجزاء سيتم توضيحها بالتفصيل:

1. ما هو متوفر (وما هو غير متوفر) في متتبع تمويل مؤسسات الفكر؟
2. ما وجدناه: تمويل مراكز الأبحاث بالأرقام.
3. لماذا يعد تمويل مراكز الأبحاث أمراً مهماً؟
4. توصيات لإعادة بناء الثقة في قطاع مراكز البحث.

1. ما هو متوفر (وما هو غير متوفر) في متتبع تمويل المؤسسات البحثية

مراكز البحث

لإنشاء أداة تتبع تمويل مراكز الأبحاث قمنا بجمع المعلومات التي تم الإبلاغ عنها ذاتياً من التقارير السنوية لمراكز الأبحاث والإفصاح عن قوائم المانحين. يوجد حالياً أكثر من (1000) مركز أبحاث في الولايات المتحدة، للحفاظ على نطاق هذا التحليل قابلاً للإدارة قمنا بتضييق قائمتنا إلى (50) مركزاً تكون ذات تأثير حالياً. أخذت (QI) قائمة أفضل مراكز الأبحاث من "Academic Influence" التأثير الأكاديمي "وهو فريق من الأكاديميين وعلماء البيانات⁵ وتقوم مؤسسة" التأثير الأكاديمي بتجميع قائمتها من خلال تجميع الاستشهادات الأكاديمية وتتبع الاهتمام الذي تحظى به مؤسسات البحث وموازنة مزاياها مقارنة بمصادر المعلومات الأخرى. وقد استبدلنا مؤسسات البحث غير الأميركية في قائمة التأثير الأكاديمي بمؤسسات بحثية تركز على السياسة الخارجية في الولايات المتحدة والتي تتمتع بسمعة إعلامية وسياسات عامة مماثلة.

في هذه القائمة التي تضم (50) مؤسسة بحثية يجمع متتبع تمويل مؤسسات البحث البيانات من ثلاث فئات: التمويل الحكومي الأجنبي، والتمويل الحكومي الأمريكي، وتمويل المقاولين في البنتاغون. وقد تم اختيار فئات الجهات المانحة هذه لعدة أسباب.

أولاً: تتلقى مؤسسات البحث التمويل من مجموعة متنوعة غير عادية من المصادر بما في ذلك المانحون الأفراد والمؤسسات وكل صناعة خاصة تقريباً في الولايات المتحدة. وكان تحليل كل هؤلاء المانحين يتجاوز مواردنا المتاحة.

ثانياً: يهدف متتبع تمويل مؤسسات البحث إلى «كشف العواقب الخطيرة المترتبة على السياسة الخارجية الأميركية المفرطة في العسكرة» وهي سياسة خارجية تعود بالنفع

5. جيمس بارهام، «أفضل مراكز الفكر المؤثرة لعام 2024»، أكاديميك إنفلونس، 23 أكتوبر 2023.

<https://academicinfluence.com/inflection/study-guides/influential-think-tanks>

على المقاولين في البنتاغون والعديد من الحكومات الأجنبية⁶ في حين أن هناك أدلة كافية على أن استثمارات هذه الجهات الفاعلة في الضغط والعلاقات العامة وجهود التأثير المماثلة تؤدي إلى قرارات أكثر عسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أن هناك فهمًا أقل بكثير لكيفية مساعدة مساهماتها في مراكز البحث في تحقيق أهداف المانحين⁷ وينبغي لمتتبع تمويل مراكز البحث وهذا التقرير أن يبدأ في سد هذه الفجوة من خلال توفير مورد لفحص كيفية تأثير التمويل على مراكز البحث بشكل أفضل.

تقدم أغلب مراكز الأبحاث قوائم الممولين في نطاقات وليس مبالغ محددة. يوفر متتبع تمويل مراكز الأبحاث رقم التبرع الدقيق إذا تم الكشف عنه ولكنه يتضمن نطاقًا لكل معاملة. بالنسبة لجميع المبالغ الإجمالية بالدولار يجمع المتتبع الحد الأدنى لأي نطاق مقدم لتقديم التقدير الأكثر تحفظًا لتمويل مراكز الأبحاث.

اتصلت مؤسسة (QI) بكل مؤسسة بحثية في هذه القاعدة البيانات وعرضت عليهم الفرصة لإضافة معلومات إضافية وفي بعض الحالات، تقديم تعليقات حول سبب شفافية مؤسسة البحث أو عدم الكشف عن معلومات الجهات المانحة.

التمويل الحكومي الأجنبي

في متتبع تمويل مؤسسات البحث يعني التمويل الحكومي الأجنبي تلقي الأموال من أي قسم فرعي لحكومة أجنبية مثل وزارة الدفاع أو الشؤون الخارجية. تتضمن قاعدة البيانات الشركات المملوكة أو الخاضعة لسيطرة حكومة أجنبية مثل شركات النفط المملوكة للدولة ومنظمتين متعددي الأطراف تساهم فيهما حكومة الولايات المتحدة مثل منظمة حلف شمال الأطلسي، والأمم المتحدة، ولا تشمل الشركات الأجنبية المملوكة

6. «كيف نعمل»، معهد كوينسي للحكم المسؤول، تم الوصول إليه في 20 أكتوبر 2024،

<https://quincyinst.org/about/#overview>

7. بين فريمان ونيك كليفلاند ستاوت، «الضغط الأجنبي في الولايات المتحدة»، معهد كوينسي للحكم المسؤول، 3 يوليو/تموز 2024،

<https://quincyinst.org/research/foreign-lobbying-in-the-u-s/#executive-summary>

للقطاع الخاص أو التبرعات من الأفراد الأجانب.

تمويل الحكومة الامريكية

تشمل تمويلات الحكومة الأمريكية أي إن جميع تمويلات الحكومة الفيدرالية وتحدد عندما يكون ذلك ممكناً المكتب والإدارة المحددة التي تنشأ منها الأموال الفيدرالية ولا تتضمن قاعدة البيانات المساهمات من حكومات الولايات والمدن والبلديات والتي تشكل عدداً قليلاً من التبرعات الصغيرة.

مقاولو البنتاغون

وبما أن هناك أكثر من (10) آلاف شركة متعاقدة مع البنتاغون فقد اقتصرنا نطاق قاعدة البيانات على أكبر (100) شركة دفاعية من حيث الإيرادات في عام 2023، استناداً إلى قائمة يتم تجميعها سنوياً بواسطة (Defense News)⁸ لقد قمنا بتوسيع هذه القائمة لإضافة تسعة متعاقدين آخرين مع البنتاغون يقال أنهم قاموا بتصنيف عقود البنتاغون أو عقود مجتمع الاستخبارات أو قدموا مساهمات كبيرة لمراكز البحث: ماكينزي، آي بي إم، بالانتر، مجموعة بوسطن الاستشارية، ديلويت، جنرال أتوميكس، ميرك، أكسنشر، و إم بي دي إي.

درجات شفافية مراكز الأبحاث

وكما ذكرنا سابقاً لا يطلب من مراكز الأبحاث الكشف علناً عن معلومات حول الجهات التي تمولها وقد تبنت مراكز الأبحاث التي تكشف عن الجهات المانحة مستويات متفاوتة على نطاق واسع من الشفافية. وعلى الرغم من أن أنظمة تصنيف المنظمات غير الربحية الشهيرة مثل (Charity Navigator و Guidestar) مفيدة للمانحين المحتملين،

8. «أفضل 100 لعام 2024»، Defense News، تم الوصول إليه في 20 أكتوبر 2024.

إلا أنها لا تقيس شفافية تمويل المنظمات غير الربحية. وعلى حد علمنا، فإن المنظمة الوحيدة التي فعلت ذلك على نطاق واسع هي (Transparify) التي «توفر أول تصنيف عالمي على الإطلاق للشفافية المالية لمراكز الأبحاث الكبرى»، وفقاً لموقعها على الإنترنت⁹ قامت شركة (Transparify) بتحديث تصنيفات الشفافية الخاصة بها آخر مرة في عام 2018. وتأمل أداة تتبع تمويل مراكز الأبحاث في البناء على ذلك وتوفير تصنيفات محدثة للشفافية لأفضل مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة.

إن الشفافية عبارة عن مقياس وليس ثنائية ومن الممكن أن تتضمن مجموعة هائلة من العوامل ولتبسيط هذه العملية وتوفير مقياس موضوعي لشفافية التمويل استخدمنا اختباراً بسيطاً من خمسة أسئلة لتحديد درجة شفافية كل مؤسسة بحثية ويوضح كل سؤال درجة شفافية مؤسسة بحثية ويزود الجمهور بشعور عام بمدى شفافية مؤسسة بحثية بشأن تمويلها. وهذه الأسئلة الخمسة تكون ثنائية حيث يتم تعيين نجمة واحدة لكل إجابة بـ «نعم» على كل سؤال:

1. هل يوفر مركز الأبحاث قائمة متاحة للجمهور بالجهات المانحة لها على موقعه الإلكتروني أو في تقريره السنوي؟
2. هل هذه القائمة المتاحة للجمهور للمانحين خالية من المانحين المجهولين الذين قدموا (10 آلاف دولار) أو أكثر إلى مؤسسة البحث؟
3. هل يقوم مركز الأبحاث بتحديث قائمة الجهات المانحة سنوياً وبشكل دوري؟
4. هل يقدم مركز الأبحاث المبلغ الدقيق للتبرعات بالدولار؟ (إذا كانت الإجابة بنعم، يتم منحها نجمتين ولا يتم طرح السؤال الخامس وإذا لم يكن الأمر كذلك لا يتم منح أي نجوم ويتم طرح السؤال الخامس)

9. "ما نقوم به" Transparify تم الوصول إليه في 20 أكتوبر 2024، <https://www.transparify.org/about>.

5. هل تقدم مؤسسة البحث الجهات المانحة في أربعة نطاقات تمويلية أو أكثر؟

درجات شفافية مراكز الأبحاث

0 - 1 مؤسسات بحثية لا تكشف إلا القليل من المعلومات عن الجهات المانحة، أو لا تكشف عنها على الإطلاق.

2 - 3 مراكز أبحاث شفافة جزئياً تكشف عن بعض المعلومات المتعلقة بالمانحين.

4 - 5 مؤسسات بحثية شفافة بالكامل تكشف عن كل ما يقرب من كل المعلومات المتعلقة بالمانحين.

اسم المركز	درجة الشفافية
معهد بيرجروين	5
مركز ستيمسون	5
مركز الأمن الأمريكي الجديد	4
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية	4
مجلس شيكاغو للشؤون العالمية	4
معهد السياسة الاقتصادية	4
معهد هدرسون	4
معهد الشرق الأوسط	4
معهد كوينسي للحكم الرشيد	4
معهد أسبن	4
المجلس الأطلسي	3
معهد بروكينجز	3
مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي	3

اسم المركز	درجة الشفافية
مركز التقدم الأمريكي	3
مركز الميزانية وأولويات السياسة	3
مجلس العلاقات الخارجية	3
دار الحرية	3
صندوق مارشال الألماني	3
معهد مستقل	3
الحوار بين البلدان الأمريكية	3
مجلس المحيط الهادئ	3
معهد بيترسون للاقتصاد الدولي	3
راند	3
مركز ويلسون	3
معهد سياسات المجتمع الآسيوي	3
مركز البحوث الاقتصادية والسياسية	2
مركز التقييم الاستراتيجي والميزاني	2
العروض التوضيحية	2
مؤسسة التراث	2
هيومن رايتس ووتش	2
مؤسسة تكنولوجيا المعلومات والابتكار	2
معهد السلام الدولي	2

تعتمد درجات الشفافية على خمسة أسئلة ثنائية، حيث يتم منح نقطة واحدة عند الإجابة بنعم على كل سؤال.

(1) هل يوفر مركز الأبحاث قائمة متاحة للجمهور بالجهات المانحة على موقعه

الإلكتروني أو في تقريره السنوي؟

(2) هل هذه القائمة المتاحة للجمهور للمانحين خالية من المانحين المجهولين الذين قدموا (10 آلاف دولار) أو أكثر إلى مؤسسة الفكر؟

(3) هل يقوم مركز الأبحاث بتحديث قائمة الجهات المانحة سنوياً؟

(4) هل يسرد مركز الأبحاث المبلغ الدقيق للتبرعات بالدولار؟ (إذا كانت الإجابة بنعم، يتم منح نجمتين؛ وإذا لم يكن الأمر كذلك، راجع السؤال رقم 5).

(5) هل تدرج مؤسسة الفكر الجهات المانحة في أربعة نطاقات تمويلية أو أكثر؟

درجات شفافية مراكز الأبحاث

0 - 1 مؤسسات بحثية لا تكشف إلا القليل من المعلومات عن الجهات المانحة، أو لا تكشف عنها على الإطلاق.

2 - 3 مراكز أبحاث شفافة جزئياً تكشف عن بعض المعلومات المتعلقة بالمانحين.

4 - 5 مؤسسات بحثية شفافة بالكامل تكشف عن كل ما يقرب من كل المعلومات المتعلقة بالمانحين.

اسم المركز	درجة الشفافية
معهد المشاريع الأمريكية	0
مركز بيلفر للعلوم والشؤون الدولية	0
معهد كاتو	0
مركز دراسات الهجرة	0
مركز السياسة الأمنية	0

اسم المركز	درجة الشفافية
مركز العلاقات عبر الأطلسي	0
معهد الاكتشاف	0
معهد أبحاث السياسة الخارجية	0
مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات	0
معهد جيتستون	0
معهد الأمن العالمي	0
معهد هارتلاند	0
مؤسسة هوفر	0
معهد مانهاتن لأبحاث السياسات	0
مركز السوق	0
معهد نيولانز للاستراتيجية والسياسة	0
الطريق الثالث	0
معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى	0

تعتمد درجات الشفافية على خمسة أسئلة ثنائية، حيث يتم منح نقطة واحدة عند الإجابة بنعم على كل سؤال.

(1) هل يوفر مركز الأبحاث قائمة متاحة للجمهور بالجهات المانحة على موقعه الإلكتروني أو في تقريره السنوي؟

(2) هل هذه القائمة المتاحة للجمهور للمانحين خالية من المانحين المجهولين الذين قدموا (10 آلاف دولار) أو أكثر إلى مؤسسة الفكر؟

(3) هل يقوم مركز الأبحاث بتحديث قائمة الجهات المانحة سنوياً؟

4) هل يسرد مركز الأبحاث المبلغ الدقيق للتبرعات بالدولار؟ (إذا كانت الإجابة بنعم، يتم منح نجمتين؛ وإذا لم يكن الأمر كذلك، راجع السؤال رقم 5).

5) هل تدرج مؤسسة الفكر الجهات المانحة في أربعة نطاقات تمويلية أو أكثر؟

مراكز الأبحاث الشفافة

حصلت عشر مؤسسات بحثية فقط على درجة أربع أو خمس في مجال شفافية المؤسسات البحثية وتتمتع هذه المؤسسات البحثية بمستوى عالٍ من الشفافية وهو ما يسمح للصحفيين والجمهور بفهم أفضل لمصادر تمويلها، على سبيل المثال يتم تمويل معهد بيركروين من قبل جهة مانحة واحدة وهي مؤسسة "نيكولاس بيركروين الخيرية"¹⁰ وقد أوضح نيلز جيلمان الرئيس التنفيذي للعمليات في معهد بيركروين والزميل غير المقيم السابق في معهد كوينسي عبر البريد الإلكتروني أن "لدينا مانحاً واحداً ملتزماً بشكل فريد باستكشاف التقاطع بين الفلسفة والحوكمة والذي يقدر بشكل كبير أهمية الشفافية حول مصادر التمويل وقيمة الاستقلال عن تأثير المانحين الخارجيين".

قد يكون مركز "ستيمسون" مثلاً أكثر وضوحاً لصناعة مراكز الأبحاث حيث يقبل التمويل من عشرات المصادر. ومع ذلك، وعلى عكس الكثير من صناعة مراكز الأبحاث فإن مركز "ستيمسون" شفاف تماماً بشأن تمويله. كجزء من سياسة التمويل الخاصة به يقدم ستيمسون "قائمة كاملة بالمانحين والجهات الممولة للسنة المالية الأخيرة المكتملة. يتم نشر هذه القائمة بالمانحين والجهات الممولة سنوياً"¹¹ في جميع الحالات تقريباً يقدم

10. "الأسئلة الشائعة"، معهد بيرجروين، تم الوصول إليه في 20 أكتوبر 2024، <https://berggruen.org/faq>.

11. "الأخلاق والاستقلال"، مركز ستيمسون، تم الوصول إليه في 20 أكتوبر 2024.

<https://www.stimson.org/about/transparency/ethics-independence/#:~:text=To%20further%20ensure%20academic%20independence,to%20predetermine%20or%20influence%20recommendations,%20accessed%20October%202024>.

ستيمسون قائمة دقيقة بالمبالغ بالدولار للتبرعات¹² ولهذه الأسباب حصل ستيمسون على درجة خمس نجوم في الشفافية ومعهد الشرق الأوسط ومجلس شيكاغو للشؤون العالمية هما المؤسستان البحثيتان الوحيدتان الأخريان اللتان قمنا بتحليلهما واللتان قد أدرجتا بمبالغ التبرعات بالدولار بالضبط.

وقد حصلت العديد من مراكز الأبحاث البارزة، مثل مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية على درجة أربع نجوم في الشفافية واستناداً إلى تحليل هؤلاء المؤلفين لجلسات الاستماع في الكونجرس فقد طلب من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية أكثر من أي مركز أبحاث آخر تقديم شهادات لمجلس النواب الأمريكي خلال الدورتين الماضيتين للكونكرس. وهذا المستوى من الشفافية يمكن المشرعين من التحقق من مصادر تمويل هؤلاء الشهود إذا اختاروا ذلك ويكمل مركز الأمن الأمريكي الجديد ومعهد السياسة الاقتصادية ومعهد هرسون ومعهد كوينسي للحكم المسؤول قائمة مراكز الأبحاث التي حصلت على درجات أربع نجوم في الشفافية¹³.

لا شك أن هناك أيضاً وسائل للشفافية لا يتبعها مقياس شفافية مراكز الأبحاث على سبيل المثال، لا يتتبع مقياس شفافية مراكز الأبحاث مدى سهولة وصول الجمهور إلى معلومات التمويل وهو الطيف الذي يتراوح بين المقدمة والمركز على صفحة مركز الأبحاث الرئيسة والصفحات المحذوفة التي لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال الأرشيفات الرقمية. ويظل من الممارسات الشائعة في بعض مراكز الأبحاث تحديث قوائم المانحين سنوياً بدلاً من الاحتفاظ بصفحات منفصلة لفترات تمويل مميزة وهذا يعني أن الجمهور لابد أن يستخدم أرشيف الإنترنت للوصول إلى معلومات التمويل القديمة.

12. "الرسالة والرؤية"، مركز ستيمسون، تم الوصول إليه في 20 أكتوبر 2024.

<https://www.stimson.org/about/transparency/funding-sources>

13. يوظف معهد كوينسي مؤلفي هذا الموجز.

بالإضافة إلى ذلك، لا يتتبع مؤشر شفافية مؤسسات البحث مدى شفافية محلي مؤسسات البحث عند الإدلاء بشهاداتهم أمام الكونجرس. لكن يطلب من محلي مؤسسات البحث ملء نماذج تسمى «الإفصاح عن الحقيقة في الشهادة» عند الإدلاء بشهاداتهم أمام اللجان في مجلس النواب¹⁴ في حين يتجاهل العديد من الشهود هذا الشرط للإفصاح عن تضارب المصالح المحتمل فإن آخرين يتسمون بالصدق والإخلاص.

على سبيل المثال، عندما أدلى بشهادته في جلسة استماع حول برنامج ريبليكياتور وهي مبادرة جديدة لوزارة الدفاع لتطوير أسراب مستقلة من الطائرات بدون طيار – كشف الزميل البارز في معهد هدسون برايان كلارك عن تمويل صناعي من نورثروب جرومان ولوكهيد مارتن وجنرال أتوميكس، وهي شركات لها مصلحة في نتيجة جلسة الاستماع¹⁵. وعادةً ما تكون مراكز الأبحاث الأكثر شفافية أكثر استعداداً للكشف عن تضارب المصالح المحتمل في هذه الاستمارات.

مراكز الأبحاث الشفافة جزئياً

ومن المؤسف أن أغلب مراكز الأبحاث الرائدة في الولايات المتحدة تقدم شفافية أقل في التمويل مقارنة بمراكز الأبحاث التي حصلت على درجة أربع أو خمس نجوم في مؤشر الشفافية. وهناك عدد كبير من مراكز الأبحاث ضمن قاعدة البيانات تتسم بالشفافية الجزئية وهذا يعني أنها تبذل بعض الجهد للكشف عن معلومات الجهات المانحة لها ولكن ليس بنفس مستوى التحديد الذي تتمتع به مراكز الأبحاث التي تتمتع بالشفافية الكاملة.

14. جوناثان جوير، "قاعدة غير معروفة من شأنها أن تجعل جلسات الاستماع في الكونجرس أكثر شفافية"، فوكس، 14 مارس 2023.

<https://www.vox.com/politics/23632725/sushine-week-congress-open-government-truth-in-testimony-rule>

15. بريان كلارك، "نموذج الإفصاح للشهود: لجنة القوات المسلحة، مجلس النواب الأمريكي"، مجلس النواب الأمريكي، 19 أكتوبر/تشرين الأول 2023

<https://docs.house.gov/meetings/AS/AS35/20231019/116484/HHRG-118-AS35-TTF-ClarkB-20231019.pdf>

على سبيل المثال، تقبل مراكز الأبحاث الشفافة جزئياً المساهمات مجهولة المصدر. ففي عام 2023 وحده كان هناك ما لا يقل عن (14 مليون دولار) من المساهمات التي تحمل تصنيف «مجهولة المصدر» في أفضل (50) مركزاً بحثياً تم تحليلها في هذه التقرير. ولا يزال إدراج المساهمات مجهولة المصدر ممارسة شائعة بين العديد من مراكز الأبحاث المرموقة في واشنطن.

على سبيل المثال، قبلت مؤسسة «بروكينجز» مساهمات «مجهولة المصدر» من تسعة مصادر ساهمت بما لا يقل عن (4 ملايين دولار) مجتمعة في عام 2023¹⁶ وتنص سياسة الشفافية المالية لمؤسسة بروكينجز على أنها لا تمنح السرية للشركات أو الحكومات، ولكنها تمنح السرية على أساس كل حالة على حدة بالنسبة للمؤسسات والأفراد¹⁷.

وفي الوقت نفسه، يسمح مركز الميزانية وأولويات السياسة لأي متبرع بطلب عدم الكشف عن هويته. وقد أدرج المركز ثلاثة متبرعين مجهولين ساهم كل منهم بأكثر من 500 ألف دولار في تقريره السنوي لعام 2022¹⁸، أوضح «شانون باكغهام» نائب الرئيس الأول للاتصالات والمستشار الأول في (CBPP) عبر البريد الإلكتروني أنه «إذا طلب المتبرع السرية في التمويل فإننا نحترم هذا الطلب باستثناء الحالات التي يلزمنا فيها القانون بتقديم معلومات تعريفية».

يسرد معهد «بيترسون» للاقتصاد عدداً قليلاً من المتبرعين المجهولين بما في ذلك اثنان في أعلى نطاق: (250 ألف دولار) وما فوق. أوضح «ستيفن فايزمان» نائب رئيس

16. «تقرير بروكينجز السنوي لعام 2023»، مؤسسة بروكينجز، 2023.

https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2023/11/Brookings_FY23_Annual_Report.pdf

17. «المبادئ التوجيهية للمانحين»، مؤسسة بروكينجز، تم الوصول إليها في 20 أكتوبر 2024.

<https://www.brookings.edu/support-brookings/donor-guidelines/>

18. قائمة الشرف للدعم - 2022، مركز الميزانية وأولويات السياسة، 2022.

https://www.cbpp.org/sites/default/files/CBPP-Honor-Roll-Support-2022_FINAL.pdf

المنشورات في بيترسون، عبر البريد الإلكتروني أنه ”في عدد قليل من الحالات يطلب المتبرعون عدم الكشف عن هويتهم“.

تسرد العديد من مراكز الأبحاث نطاقات واسعة من فئات المانحين بدلاً من المبالغ الدقيقة ومن خلال إدراج التمويل تستطيع مراكز الأبحاث إخفاء درجة التمويل من مصادر محددة.

على سبيل المثال، يسرد مجلس العلاقات الخارجية ثلاثة نطاقات لبرنامج العضوية للشركات: الذهبية (100 ألف دولار)، والفضية (75 ألف دولار)، والبرونزية (50 ألف دولار)¹⁹، ومع ذلك، لا أحد يستطيع أن يتكهن بالمبلغ الذي تبرع به المانحون في الفئة الذهبية. وسواء كان التبرع (100 ألف دولار) أو (10 ملايين دولار) فإنه يُسجل بنفس القيمة. ونظراً لأن (CFR) هي واحدة من أكبر مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة حيث تبلغ إيراداتها (107 ملايين دولار) في عام 2023 فإن نطاقات تمويلها ينبغي أن تكون أكثر إفادة²⁰.

وعلى الرغم من أن هذا قد يكون غير مكتمل فإن مؤسسات البحث العلمي التي تتسم بالشفافية الجزئية لا تزال توفر نافذة مفيدة على أنماط التمويل التي تتبعها. والواقع أن إصدار قائمة بالجهات المانحة يشكل الخطوة الأكبر التي يمكن لمؤسسة بحثية أن تتخذها نحو ترسيخ مصداقيتها إذا كان من الممكن تحسين جوانب الإفصاح التي تقدمها.

19. «الأعضاء المؤسسون»، مجلس العلاقات الخارجية، تم الوصول إليه في 20 أكتوبر 2024،

<https://www.cfr.org/membership/corporate-members>

20. ”مستكشف المنظمات غير الربحية بروبليكا: مجلس العلاقات الخارجية،“ بروبليكا، تم التحديث في 30 أكتوبر 2024،

<https://projects.propublica.org/nonprofits/organizations/131628168>

مراكز أبحاث الأموال المظلمة

من بين (50) مؤسسة بحثية تم تحليلها في هذه التقرير (18) منها كانت غامضة تماماً تقريباً عندما يتعلق الأمر بالمانحين وحصلت على درجة صفر وبسبب اللوائح الفيدرالية تقدم مؤسسات البحث بعض المعلومات على النموذج (990) الخاص بها وهو نموذج مصلحة الضرائب الداخلية الذي يتعين على جميع المنظمات غير الربحية استكمالها مثل تفصيل واسع النطاق لمصادر الإيرادات (أي النسبة المئوية للإيرادات التي تأتي من المساهمات أو بيع الأصول أو الاستثمار). ومع ذلك، لا تلتزم مؤسسات البحث بالتعريف علناً بمصادر التبرعات والتي تشكل عادةً الغالبية العظمى من تمويلها.

إن هذه "الأموال السوداء" بمعنى مجهولة الجهة المانحة" تجعل من المستحيل تقريباً تحديد مصادر تمويل مراكز الأبحاث وتحديد تضارب المصالح سواء كان حقيقياً أو متصوراً وفي حالات نادرة، هناك تقارير عامة عن مصادر الأموال السوداء.

وفي حالات أخرى، تكشف مراكز الأبحاث نفسها عن مصادر تمويلها عن طريق الخطأ. على سبيل المثال، خلال فعالية لمعهد أميركان إنتربرايز، أشار المنسق إلى أن المتعاقدين مع البنتاغون يمولون مركز الأبحاث بقوله: "سنكون مقصرين إذا لم نذكر أن كل من لوكهيد [مارتن] ونورثروب [جرومان] تقدمان دعماً خيراً لمعهد أميركان إنتربرايز. ونحن ممتنون لهذا الدعم"²¹ ولكن معهد أميركان إنتربرايز يرتكب خطأً كبيراً عندما لا يكشف علناً عن هوية أي من المتبرعين على موقعه الإلكتروني أو في تقاريره السنوية.

بعض هذه المؤسسات البحثية التي تعمل بأموال مشبوهة، مثل معهد أميركان

21. يامين حق وبن فريمان، «الكبار الذين ينفقون على الأسلحة يلتزمون الصمت إزاء داعمي الصناعة»، سياسة الحكم المسؤولة، 29 مارس/آذار 2023.

<https://responsiblestatecraft.org/2023/03/29/think-tanks-pushing-for-bigger-dod-budget-dont-disclose-industry-funding/>

إنتربرايز، من بين أبرز المؤسسات البحثية التي تدلي بشهاداتها أمام الكونغرس. في عام 2021، أفاد المستشار الأول لمعهد كوينسي إيلي كليفتون أن أقل من (30%) من الشهود التابعين لمؤسسات بحثية أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأميركي كشفوا بالكامل عن الجهات المانحة لهم²² ويستمر هذا الاتجاه حتى يومنا هذا. ففي المدة من عام 2021 إلى عام 2024، كان (34%) من جميع شهود مراكز الأبحاث أمام لجنة الشؤون الخارجية في فلوريدا من مراكز أبحاث ذات أموال مشبوهة على سبيل المثال²³، شهد (11) محلاً من مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات التي لا تكشف عن أي معلومات حول مانحها أمام لجنة التمويل الإفريقي خلال تلك المدة.

لقد زعمت العديد من مراكز الأبحاث التي لا تتمتع بشفافية تمويلية تذكر والتي تواصلنا معها للتعليق أن علماءها يتمتعون باستقلال فكري كامل وحرية أكاديمية، أو عزل مماثل عن ضغوط الجهات المانحة. ومع ذلك، لا توجد وسيلة للجمهور أو الصحفيين أو الكونغرس للتحقق من هذه الادعاءات من مراكز الأبحاث التي تتلقى أموالاً مشبوهة. ومن خلال جعل تمويلها شفافاً يمكن لمراكز الأبحاث أن تعهد إلى الجمهور بمراجعة ادعاءات الاستقلال الفكري إن الكشف عن مصادر التمويل ليس مفيداً للمشرعين الذين يعتمدون على الأبحاث الخارجية فحسب بل يمكنه أيضاً إثبات أن مراكز الأبحاث هي مصدر جدير بالثقة وشفاف للمعلومات والتحليل. وكما سنناقش بمزيد من التفصيل فإن هذا هو السبب بالتحديد وراء ضرورة إلزام مراكز الأبحاث بالكشف عن الجهات المانحة لها.

22. إيلي كليفتون، «مؤسسات الفكر ذات الأموال المظلمة تهيمن على طاولة شهود لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب»، مجلة أميركان بروسبكت، 26 يناير/كانون الثاني 2021.

<https://prospect.org/power/dark-money-think-tanks-dominate-house-foreign-affairs-committee/>

23. نيك كليفلاند ستاوت، «حوالي 80% من «خبراء» الكونغرس يأخذون أموالاً من شركات تصنيع الأسلحة والمصالح الأجنبية»، كتاب «السياسة المسؤولة»، 27 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

<https://responsiblestatecraft.org/think-tank/>

تمويل مراكز الأبحاث بالأرقام

التمويل الأجنبي لمراكز الفكر

لقد تبرعت الحكومات الأجنبية والكيانات المملوكة للحكومات الأجنبية بأكثر من (110 مليون دولار) في السنوات الخمس الماضية لمراكز الأبحاث التي تم تحليلها في هذا التقرير. جاءت هذه المساهمات من (54) دولة مختلفة وقد نفذت العديد من مراكز الأبحاث سياسات ضد قبول التمويل من الحكومات الأجنبية بما في ذلك العديد من مراكز الأبحاث التي تعمل بأموال مشبوهة مثل معهد أميركان إنتربرايز ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.

وعلى الرغم من ذلك، فقد قبل ما لا يقل عن 65 في المائة (21 من 32) من مراكز الأبحاث التي تنشر قائمة المانحين تمويلاً من الحكومات الأجنبية منذ عام 2019، وهو عدد أكبر من عدد مراكز الأبحاث التي قبلت تمويلاً من المقاولين التابعين للبناتكون والحكومة الأمريكية. وأغلبية الدول المانحة الرئيسة هي ديمقراطيات حليفة للولايات المتحدة مع بعض الاستثناءات البارزة مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية.

ونظراً لعدم وجود متطلب قانوني للإفصاح عن هذه المساهمات فقد تقوم مراكز الأبحاث في بعض الحالات بإخفاء هوية المساهمات من الدول غير الديمقراطية خوفاً من تلطيخ سمعتها.

وبالتالي، يجب النظر إلى هذه الأرقام على أنها حد أدنى وليس سقفاً لتمويل الحكومات الأجنبية في مراكز الأبحاث العليا في الولايات المتحدة من عام 2021 إلى عام 2024، 89 في المائة من الشهود التابعين لمراكز الأبحاث الذين أدلوا بشهاداتهم أمام اللجنة الاستشارية للشؤون الإنسانية هم من منظمات تتلقى مساهمات من حكومات أجنبية²⁴.

24. كليفلاند ستاوت، «حوالي 80% من «خبراء» الكونجرس يأخذون أموالاً من صناع الأسلحة».

أهم الجهات المانحة من الحكومات الأجنبية لمراكز الأبحاث، 2019 - 2023

الإمارات العربية المتحدة	\$16,795,000
المملكة المتحدة	\$15,548,823
قطر	\$9,195,000
كندا	\$8,654,405
ألمانيا	\$8,496,250
النرويج	\$7,535,978
الاتحاد الأوروبي	\$7,415,004
اليابان	\$6,229,305
السويد	\$5,920,000
تايوان	\$5,154,036
كوريا الجنوبية	\$4,418,729
أستراليا	\$2,475,858
المملكة العربية السعودية	\$2,132,634
هولندا	\$1,543,750
الأمم المتحدة	\$1,511,304
الناتو	\$870,327
الدنمارك	\$856,002
سويسرا	\$683,290
لاتفيا	\$550,000
ليتوانيا	\$500,000

يشمل التمويل الحكومي الأجنبي أي قسم فرعي لحكومة أجنبية، مثل وزارة الدفاع أو وزارة الخارجية. ويشمل أيضاً الشركات المملوكة لحكومة أجنبية أو الخاضعة لسيطرتها، مثل شركات النفط المملوكة للدولة والمنظمات المتعددة الأطراف التي تساهم فيها حكومة الولايات المتحدة مثل حلف شمال الأطلسي.

أفضل مراكز الأبحاث الممولة من الحكومات الأجنبية

مراكز الأبحاث	الحد الأدنى المستلم 2019 - 2023
المجلس الأطلسي	20,883,000 دولار
معهد بروكينجز	17,150,001 دولار
صندوق مارشال الألماني	16,168,022 دولار
راند	12,400,000 دولار
مركز ستيمسون	11,632,261 دولار
معهد الشرق الأوسط	10,631,648 دولار
مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي	10,565,011 دولار
مركز الأمن الأمريكي الجديد	2,805,001 دولار
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية	1,975,000 دولار
معهد بيترسون للاقتصاد الدولي	1,725,019 دولار
معهد أسبن	1,551,000 دولار
معهد هدرسون	1,265,000 دولار
مركز التقدم الأمريكي	600,000 دولار
مركز ويلسون	591,000 دولار
الحوار بين البلدان الأمريكية	325,000 دولار

يشمل التمويل الحكومي الأجنبي أي قسم فرعي لحكومة أجنبية، مثل وزارة الدفاع أو وزارة الخارجية. ويشمل أيضاً الشركات المملوكة لحكومة أجنبية أو الخاضعة لسيطرتها، مثل شركات النفط المملوكة للدولة والمنظمات المتعددة الأطراف التي تساهم فيها حكومة الولايات المتحدة مثل حلف شمال الأطلسي.

تمويل المتعاقدين مع البنتاغون لمراكز الأبحاث

منذ عام 2019، ساهم كبار المتعاقدين مع البنتاغون بأكثر من (34.7 مليون دولار) لمراكز الأبحاث الخمسين المشمولة في هذه الدراسة في هذا التقرير. ومن بين مراكز الأبحاث التي تنشر قائمة المتبرعين تلقى (62%) (20 من 32) تمويلاً من هؤلاء المتعاقدين على الرغم من أن الرقم الحقيقي من المرجح أن يكون أعلى قيمة لأن العديد من مراكز الأبحاث تنشر دور المتبرع ولكنها لا تسرد المساهمات المؤسسية. كانت مؤسسة «هيريتج» التي لا تنشر قائمة المتبرعين المؤسسيين تقبل في السابق تمويلاً من متعاقدين مع البنتاغون لكنها تقول إنها لم تعد تفعل ذلك. ووفقاً لنائب رئيس الاتصالات في مؤسسة هيريتج روب بلوي في العام الماضي «اتخذت هيريتج قراراً برفض التمويل من صناعة الدفاع مما يحمي قدرتنا على تقديم تحليل مستقل دون حتى إدراك التأثير من جانب أي متعاقد دفاعي»²⁵

من عام «2021 إلى 2024» (79%) من الشهود التابعين لمراكز الأبحاث الذين أدلوا بشهاداتهم أمام اللجنة الاستشارية للشؤون الإنسانية يمثلون منظمات تتلقى تبرعات من أكبر (100) شركة متعاقدة مع البنتاغون²⁶ ولكن هؤلاء المحللين ليسوا ملزمين بإبلاغ المشرعين عن هذا الصراع المحتمل في المصالح على الرغم من شهادتهم بشأن سياسة الدفاع التي يمكن أن تفيد بشكل مباشر هؤلاء المانحين المتعاقدين مع البنتاغون.

25. بن فريمان، «مراكز الأبحاث الممولة من شركات المقاولات الدفاعية تهيمن على نقاش أوكرانيا»، معهد كوينسي للحكم المسؤول، 1 يونيو/حزيران 2024.

<https://quincyst.org/research/defense-contractor-funded-think-tanks-dominate-ukraine-debate/#defense-industry-funded-think-tanks-offer-support-for-us-military-responses-to-the-war-in-ukraine>

26. كليفلاند ستاوت، «حوالي 80% من «خبراء» الكونجرس يأخذون أموالاً من صناعات الأسلحة».

أهم الجهات المانحة للمقاولين من البنتاغون لمراكز الأبحاث، 2019 - 2023

نورثروب جرومان	\$5,657,501
لوكهيد مارتن	\$2,600,026
ميتسوبيشي	\$2,161,840
آر تي إكس	\$1,791,002
إيرباص	\$1,660,001
الذرية العامة	\$1,537,500
أنت تستطيع	\$1,510,001
شركة بوز ألين هاملتون الفاضة	\$1,495,704
ليوناردو	\$1,320,479
آي بي إم	\$1,220,000
أكستشر	\$1,185,002
سايك	\$1,184,752
بوينغ	\$1,041,072
هنتنغتون إنغلس	\$960,000
ديلويت	\$951,001
تقنيات بالانتر	\$945,000
ماكينزي وشركاه	\$750,001
ميرك	\$685,000
تكسترون	\$621,000
جنرال إلكتريك	\$595,002

وبما أن عدد المتعاقدين مع البنتاغون يتجاوز عشرة آلاف، فقد اقتصر معهد كوينسي على نطاق قاعدة البيانات التي تضم أكبر مائة شركة دفاعية من حيث الإيرادات، استناداً إلى قائمة يتم تجميعها سنوياً بواسطة مجلة (Defense News). راجع المنهجية الكاملة في قسم «ما هو (وما هو غير موجود) في أداة تتبع تمويل مراكز الأبحاث».

أفضل مراكز الأبحاث الممولة من قبل المتعاقدين مع البنتاغون

مراكز الأبحاث	الحد الأدنى المستلم 2019 - 2023
المجلس الأطلسي	10,270,001 دولار
مركز الأمن الأمريكي الجديد	6,665,000 دولار
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية	4,115,000 دولار
معهد بروكينجز	3,475,000 دولار
معهد هدسون	2,240,000 دولار
مجلس العلاقات الخارجية	2,095,000 دولار
مركز ستيمسون	1,555,763 دولار
معهد أسبن	1,125,000 دولار
صندوق مارشال الألماني	871,010 دولار
مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي	620,008 دولار
راند	600,000 دولار
معهد بيترسون للاقتصاد الدولي	575,002 دولار
مركز ويلسون	150,000 دولار
معهد الشرق الأوسط	117,525 دولار
مجلس شيكاغو للشؤون العالمية	115,219 دولار

وبما أن عدد المتعاقدين مع البنتاغون يتجاوز عشرة آلاف، فقد اقتصر معهد كوينسي على نطاق قاعدة البيانات التي تضم أكبر مائة شركة دفاعية من حيث الإيرادات، استناداً إلى قائمة يتم تجميعها سنوياً بواسطة مجلة (Defense News). راجع المنهجية الكاملة في قسم "ما هو (وما هو غير موجود) في أداة تتبع تمويل مراكز الأبحاث".

تمويل الحكومة الأمريكية لمراكز البحث

ساهمت الحكومة الأمريكية بما لا يقل عن (1.49 مليار دولار) لمراكز البحث الأمريكية من عام 2019 إلى عام 2023، وزارة الدفاع هي المانح الأكبر في متتبع تمويل مراكز الأبحاث حيث تذهب الغالبية العظمى من هذه المساهمات إلى مؤسسة راند (أكثر من 1.4 مليار دولار). تعد مؤسسة راند فريدة من نوعها في قائمة مراكز البحث هذه من حيث أنها تعمل بشكل مباشر لصالح الحكومة الأمريكية وتدير العديد من مراكز البحث والتطوير الممولة فيدرالياً. كانت مؤسسة راند بمثابة النموذج الأولي لعلاقات تمويل مراكز البحث طوال فترة الحرب الباردة ولديها سياسة قوية لتضارب المصالح كجزء من سياستها لا تقبل «الأموال» (أي رعاية المشاريع أو الدعم الخيري) من الشركات أو قطاعات الشركات التي يتمثل عملها الأساسي في توريد المعدات أو المواد أو الخدمات لوزارة الدفاع الأمريكية.

وبخلاف مؤسسة راند، قبل ما يقرب من نصف (40%) مراكز البحث في هذه القاعدة البيانات مساهمات من الحكومة الأمريكية وعادة من وكالات الأمن القومي المتلقون الآخرون هم «مركز ستيمسون والمجلس الأطلسي ومعهد أسبن» وبما أن أداة تعقب تمويل مراكز الأبحاث تجمع معلومات ذاتية الإبلاغ من التقارير السنوية لمراكز الأبحاث وإفصاحات قوائم المانحين فقد تم حذف المعلومات الخارجية من مصادر أخرى مثل الصحفيين الاستقصائيين في هذا التحليل.

أهم الجهات المانحة للحكومة الأمريكية لمراكز الأبحاث، 2019 - 2023

وزارة الدفاع الامريكية	\$783,450,539
وزارة الصحة والخدمات الإنسانية الأمريكية	\$305,900,000
وزارة الأمن الداخلي الأمريكية	\$259,250,000
حكومة الولايات المتحدة، والوكالات الفيدرالية "الأخرى"*	\$71,200,000
الكونجرس الأمريكي	\$51,642,380
وزارة الخارجية الامريكية	\$11,630,168
وزارة الطاقة الأمريكية	\$5,746,355
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	\$5,535,000
وكالات الاستخبارات الامريكية	\$351,010
وزارة التعليم الأمريكية	\$350,000
وزارة الخزانة الأمريكية	\$210,000
الصندوق الوطني للديمقراطية	\$210,000
المؤسسة الوطنية للعلوم	\$200,000
المعاهد الوطنية للصحة	\$200,000
معهد الولايات المتحدة للسلام	\$180,627
المعهد الجمهوري الدولي	\$170,000
وزارة الإسكان والتنمية الحضرية الأمريكية	\$135,003
هيئة وادي تينيسي	\$100,000
مكتبة الكونجرس	\$50,000
الخدمة السرية الأمريكية	\$25,000
وزارة الداخلية الأمريكية	\$25,000

* "حكومة الولايات المتحدة، والوكالات الفيدرالية "الأخرى" هي الطريقة التي تستخدمها مؤسسة (RAND)

يتضمن تمويل حكومة الولايات المتحدة جميع تمويلات الحكومة الفيدرالية، وعندما يكون ذلك ممكناً، فإنه يحدد المكتب والقسم المحددين اللذين تنشأ منهما الأموال الفيدرالية.

أفضل مراكز الأبحاث الممولة من قبل الحكومة الأمريكية

مراكز الأبحاث	الحد الأدنى المستلم 2019 - 2023
راند	1,409,000,000 دولار
مركز ويلسون	51,692,380 دولار
مركز ستيمسون	8,742,990 دولار
المجلس الأطلسي	8,081,001 دولار
معهد أسبن	6,235,000 دولار
مركز الأمن الأمريكي الجديد	3,985,000 دولار
صندوق مارشال الألماني	3,235,009 دولار
مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي	3,180,001 دولار
معهد بروكينجز	1,820,002 دولار
الحوار بين البلدان الأمريكية	356,000 دولار

يتضمن تمويل حكومة الولايات المتحدة جميع تمويلات الحكومة الفيدرالية، وعندما يكون ذلك ممكناً، فإنه يحدد المكتب والقسم المحددين اللذين تنشأ منهما الأموال الفيدرالية.

لماذا يعد تمويل مراكز الأبحاث أمراً مهماً ؟

لقد لعبت مؤسسات البحث والرأي وما زالت تلعب دوراً مهماً في صياغة السياسة الخارجية الأميركية. فقد أُسست هذه المؤسسات في الأصل استجابة للحاجة إلى إصلاح السياسة الآلية وعرضت التحليل والخبرة على صناع السياسات، وزعم «روبرت بروكينجز» رجل الأعمال الذي أسس مؤسسة بروكينجز أن معهده السياسي الجديد كان «أول منظمة خاصة مكرسة لدراسة السياسات العامة الوطنية استناداً إلى الحقائق»²⁷ ولقد سارت مؤسسات أخرى بما في ذلك مؤسسة هوفر ومجلس العلاقات الخارجية على نفس النهج. وكما يوثق المؤرخ ستيفن ويرثيم في كتابه «غداً العالم» فقد لعب مجلس العلاقات الخارجية دوراً حاسماً في التخطيط لقيادة الولايات المتحدة لنظام دولي جديد بعد الحرب العالمية الثانية²⁸، وفي الوقت نفسه، ساعد بروكينجز في تصميم خطة مارشال وفي وقت لاحق²⁹، اعتمد وزير الدفاع روبرت ماكنمارا بشكل كبير على مؤسسة راند و«أطفالها العباقر» لإعلام المنطق والاستراتيجية القائمة على الإحصاءات في حرب فيتنام.

وكانت هناك دائماً هياكل حوافز سائدة لكن أبحاث مراكز الأبحاث كانت أكثر أكاديمية وتعتمد على التمويل الأطول أمداً غالباً من الحكومة الأميركية نفسها وعلى مدى عقود عديدة كان هذا هو النموذج لكيفية عمل معظم مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة.

ولكن المشهد اليوم مختلف تماماً فبدءاً من سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين

27. تيفي تروي، «تخفيض قيمة مؤسسات الفكر والرأي»، الشؤون الوطنية، 2012.

<https://www.nationalaffairs.com/publications/detail/devaluing-the-think-tank>

28. ستيفن ويرثيم، غدا العالم: ولادة الدبلوماسية العالمية للولايات المتحدة (كامبريدج: مطبعة بيلكنا، 2020).

29. رون نيسن وفريد ديوز، «دور بروكينجز في خطة مارشال»، مؤسسة بروكينجز، 24 أغسطس/آب 2016.

[/https://www.brookings.edu/articles/brookings-role-marshall-plan](https://www.brookings.edu/articles/brookings-role-marshall-plan)

تضخم عدد مراكز الأبحاث مع تزايد نشاطها السياسي وتحول نماذج تمويلها نحو المصادر ذات المدة المحدودة³⁰ إن المصالح الخاصة تهيمن على قوائم المانحين لمراكز الأبحاث اليوم بل إن العديد من مراكز الأبحاث تعلن علناً عن النفوذ الذي يمكن للحكومات الأجنبية والشركات الخاصة اكتسابه من خلال برامج الرعاية. وكتب كيولف إيجلاند وبينوا بيلوبيداس، مؤلفاً دراسة عن مراكز الأبحاث، أن «الممولين الأكثر سخاءً يمارسون نفوذاً كبيراً على تطور سوق الأفكار في مجال السياسة الخارجية من خلال التأثير على الأسئلة التي تُطرح والبيئات الخبيرة التي يتم تمكينها من الازدهار³¹» إذا اعتمدت مراكز الأبحاث على المتعاقدين مع البنتاغون ولم يكن هناك صوت موازٍ فقد يؤدي هذا إلى ظهور قطاع كامل يغني في جوقة من أجل أشياء من شأنها أن تفيد المتعاقدين مع البنتاغون وأبرزها ميزانيات الدفاع المتزايدة باستمرار والصراعات الخارجية.

وكما قال الباحثان كامبل كريج وجان روزيكا في دراسة أجريت عام 2022 حول المؤسسات التي تدعم الأسلحة النووية فإن أولئك الذين «يدعمون النظام النووي القائم يتمتعون بالتمويل والدعم السياسي والأهمية السياسية وأولئك الذين يحيدون عنه لا يتمتعون بذلك»، وهو ما يجمع صعود الأفكار البديلة للوضع الراهن³².

وفي الدراسة المتابعة التي أجراها إيجلاند وبيلوبيداس، أقرت جميع مراكز الأبحاث الخمس والأربعين في العينة بتلقي التمويل من مقاولي الدفاع النووي أو من الحكومات

30 تروي، «تخفيض قيمة مؤسسات الفكر والرأي».

31. كيولف إيجلاند وبينوا بيلوبيداس، «لا يوجد شيء اسمه تبرع مجاني؟ تمويل الأبحاث وصراعات المصالح في تحليل سياسة الأسلحة النووية»، العلاقات الدولية 0، العدد 0 (2022).

<https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/00471178221140000>

32. كامبل كريج وجان روزيكا، «مجمع منع الانتشار»، الأخلاق والشؤون الدولية 27، العدد 3 (سبتمبر 2023): 329-348.
<https://www.cambridge.org/core/journals/ethics-and-international-affairs/article/nonproliferation-complex/1DD39ECAAD0E68093B204C5BC221CBDF>

المهتمة بالاستمرار في نشر الأسلحة النووية ووجدت أن "مثل هذا التمويل من قبل أصحاب المصلحة له تأثيرات حقيقية على الحرية الفكرية". وعلى الرغم من استحالة تحديد هذه العلاقات بين مراكز الأبحاث والجهات المانحة لها بدقة فإن فهم هذه العلاقات مهم جداً³³.

توصل إيجلان و بيلوبيداس، من خلال مقابلات مع العشرات من موظفي مراكز الأبحاث الحاليين والسابقين فضلاً عن مديري المنح إلى أدلة قوية جداً على أن التمويل يمكن أن يؤدي إلى الرقابة الذاتية والرقابة الموجهة من قبل المانحين في بعض الحالات³⁴ إن الرقابة الذاتية هي التهديد الأعظم لديمقراطياتنا في الغرب.

إن العديد من خبراء مراكز الأبحاث يتظاهرون بأنهم خبراء يتمتعون بالحرية الأكاديمية الكاملة وهذا ليس هو الحال على الإطلاق كما أوضح أحد الباحثين في مراكز الأبحاث لمؤلفي الدراسة. وأوضح مدير المنح الذي يوفر التمويل لمراكز الأبحاث كيف تسير العملية: «يعلم المستفيد أنه قد لا يحصل على التمويل في المرة القادمة إذا كان غير مخلص للغاية». وذهب محلل سابق في مركز أبحاث إلى أبعد من ذلك حيث قال لإيجلان و بيلوبيداس: "ما كنا ننتجه لم يكن بحثاً بل كان نوعاً من الدعاية".

ونظراً للتعليقات اللاذعة من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم فإن استنتاج هذا التحليل صريح للغاية: «يجب توعية العلماء والمؤسسات الإعلامية وأفراد الجمهور بصراعات المصالح التي تشكل تحليل السياسة الخارجية بشكل عام وتحليل السياسة النووية بشكل خاص» في بعض الحالات، يعرض المانحون تعويضات مالية لمراكز الأبحاث لإنتاج تقارير محددة³⁵.

33. إيجلان و بيلوبيداس، «لا يوجد شيء اسمه التبرع المجاني؟».

34. المصدر نفسه

35. إيجلان و بيلوبيداس، «لا يوجد شيء اسمه التبرع المجاني؟».

على سبيل المثال، في عام 2016، تلقى مركز الأمن الأمريكي الجديد (250 ألف دولار) لإنتاج تقرير خاص عن نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ وهو نظام غير رسمي كان عقبة أمام أهداف الإمارات العربية المتحدة في استيراد أسلحة معينة مثل الطائرات بدون طيار³⁶ وبحسب تقرير من موقع "The Intercept" أرسلت الرئيسة التنفيذية لمركز الأمن الأمريكي آنذاك ميشيل فلورنوي رسالة إلكترونية إلى سفير الإمارات العربية المتحدة يوسف العتيبة قالت فيها: "يوسف: هذا هو اقتراح مركز الأمن الأمريكي لمشروع تحليل الفوائد والتكاليف المحتملة لانضمام الإمارات العربية المتحدة إلى نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ كما ناقشنا، يرجى إخبارنا ما إذا كان هذا هو ما يدور في ذهنك"³⁷، وعندما تم الانتهاء من إعداد التقرير قام العتيبة بتوزيعه على كبار المسؤولين الإماراتيين وكتب في رده مشيداً بالدراسة: "أعتقد أنها ستساعد في دفع النقاش في الاتجاه الصحيح"³⁸، وفي أغسطس، آب 2020، أعلنت الولايات المتحدة عن خطط لبيع طائرات مسلحة بدون طيار للإمارات العربية المتحدة³⁹، في حين أن هذه الأدلة الموثوقة وتمويل الدفع مقابل اللعب لترتيبات بحثية محددة موجودة بالفعل إلا أنها نادرة، وأكثر شيوعاً هي حالات تصفية المنظور.

بعد مقتل جمال خاشقجي صاغ مركز التقدم الأمريكي الذي تلقى سابقاً أكثر من (500.000 دولار) سنوياً من حليفة المملكة العربية السعودية و الإمارات العربية المتحدة

36. زيد جيلاني وأليكس إيمونز، «رسائل البريد الإلكتروني المخترقة تُظهر أن الإمارات العربية المتحدة تبني علاقات وثيقة مع مراكز الأبحاث في واشنطن العاصمة التي تدفع بأجندتها»، ذا إنترسبت، 30 يوليو/تموز 2017.

<https://theintercept.com/2017/07/30/uae-yousef-otaiba-cn-as-american-progress-michele-flournoy-drone/>

37. جيلاني وإيمونز، «رسائل البريد الإلكتروني المخترقة».

38. المصدر نفسه

39. مارك مازيتي وإدوارد وونغ، «إدارة ترامب تخطط لبيع أسلحة للإمارات العربية المتحدة على الرغم من المخاوف الإسرائيلية»، نيويورك تايمز، 19 أغسطس/آب 2020.

<https://www.nytimes.com/2020/08/19/world/middleeast/trump-netanyahu-israel-uae.html>

بياناً في البداية يدين القتل ويدعو إلى عواقب على المملكة العربية السعودية. ومع ذلك، بعد تبادل رسائل البريد الإلكتروني مع خبراء الأمن القومي داخل مركز التقدم الأمريكي أسقطت المنظمة الدعوة إلى العمل ودعت ببساطة الولايات المتحدة إلى اتخاذ «خطوات إضافية لإعادة تقييم» علاقتها بالمملكة العربية السعودية⁴⁰.

ويشير دانييل دبليو دريزنر أستاذ السياسة الدولية في كلية فليتشر للقانون والدبلوماسية في جامعة تافتس، إلى أن تمويل مراكز البحث «يمكن أن يكون بنفس قيمة الإنفاق على جماعات الضغط» لأنه أقل تنظيماً⁴¹ وبموجب قانون الإفصاح عن أنشطة الضغط يتعين على الشركات أن تملأ بيانات التسجيل وأن تكشف عن خبرتها الحكومية السابقة وأن تسرد مشاريع القوانين التي مارست الضغوط لصالحها.

وبموجب قانون تسجيل الوكلاء الأجانب يتعين على الشركات التي تمارس الضغط نيابة عن الحكومات الأجنبية أن تكشف عن المكاتب التي اتصلت بها ووصف أنشطتها السياسية والمواد الإعلامية التي توزعها للتأثير على السياسة، على الرغم من عيوبه في بعض الأحيان يخضع للتنظيم، وبحسب ما ورد، فكرت حكومة أجنبية واحدة على الأقل – إسرائيل – في إنشاء منظمة غير ربحية تشبه مركز الأبحاث على وجه التحديد لتجنب متطلبات الإفصاح بموجب قانون تسجيل الوكلاء الأجانب وقانون الإفصاح⁴².

40. ريان جريم وكليو تشانج، «وسط تحقيق داخلي بشأن تسريبات إلى وسائل الإعلام، مركز التقدم الأمريكي يطرد اثنين من الموظفين»، ذا إنترسبت، 16 يناير/كانون الثاني 2019.

<https://theintercept.com/2019/01/16/center-for-american-progress-cap-uae-leak>

41. دانييل دريزنر، «مؤسسات الفكر الأمريكية في القرن الحادي والعشرين»، المجلة الدولية 70، العدد 4 (ديسمبر 2015): 637-644 <https://www.jstor.org/stable/24709312>

42. لي فانغ وجاك بولسون، «إسرائيل تخشى المتاعب القانونية بسبب جهود المناصرة الأمريكية، تشير الملفات المسربة»، الجارديان، 17 أغسطس/آب 2024،

<https://www.theguardian.com/world/article/2024/aug/17/israel-foreign-agent-law-leaked-documents>

حتى أن بعض مراكز الأبحاث تكشف علناً عن النفوذ والقدرة على الوصول المتاحة للمانحين. فمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى لا يكشف علناً عن أي معلومات عن مانحيه ولكنه يعلن علناً أن أولئك الذين يقدمون للمنظمة (25 ألف دولار) أو أكثر «يحظون بفرص فريدة للوصول إلى عملنا حيث يتلقون دعوات لحضور فعاليات إقليمية حميمة وعشاءات خاصة، وزيارات خاصة إلى أماكن سياسية رئيسة في واشنطن»⁴³.

يعلن مركز ويلسون عن نقطة اتصال مخصصة مع أحد أعضاء فريق قيادة مركز ويلسون وفرص لاستضافة «مناقشات حميمة وخاصة» مع مديري البرامج رفيعي المستوى حول قضايا ذات اهتمام، و «أحداث خاصة غير رسمية في جميع أنحاء البلاد» مقابل (100 ألف دولار سنوياً⁴⁴).

وعلى نحو مماثل، يسرد موقع المجلس الأطلسي على شبكة الإنترنت بعض الفوائد المترتبة على التحول إلى «شريك استراتيجي». وتشمل هذه الفوائد حفلات عشاء خاصة، ولقاءات إعلامية، وطاولة مستديرة سنوية مع الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، ومدير شراكة للإشراف على مشاركة الشركة مع المجلس الأطلسي ويصف المجلس الأطلسي علاقته بالشركاء الاستراتيجيين بأنها «مسعى تعاوني عميق»⁴⁵.

ورغم أن الوصول إلى المعلومات والتعاون لا يشكلان مشكلة في حد ذاتهما فإنهما قد يهدان الطريق أمام سيطرة الجهات المانحة على النتائج أو فرض الرقابة على البحوث غير المواتية للجهات المانحة.

43. «ادعم المعهد»، معهد واشنطن للشؤون الشرق الأدنى، تم الولوج إليه في 21 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

<https://www.washingtoninstitute.org/support>

44. «فرص الشراكة المؤسسية»، مركز ويلسون، تم الوصول إليه في 21 أكتوبر 2024.

<https://www.wilsoncenter.org/corporate-partnership-opportunities>

45. «برنامج الأعضاء المؤسسين»، المجلس الأطلسي، تم الوصول إليه في 21 أكتوبر 2024.

<https://www.atlanticcouncil.org/about/donate/corporate-members-program>

وفي إحدى المناسبات أظهرت رسائل البريد الإلكتروني المسربة أن المجلس الأطلسي أعطى السفير الإماراتي العتيبة الفرصة لتقديم تعليقات على مسودة تقرير حول السياسة الأميركية تجاه إيران⁴⁶.

أشار «باري بافيل» رئيس مركز برنت سكوكروفت للأمن الدولي في المجلس الأطلسي في ذلك الوقت إلى برنامج الشركاء من الشركات: «نحن نعمل على حل هذه القضايا مع الشركاء من الشركات، ومع الشركاء الحكوميين، ومع الأفراد، وليس مع المؤسسات، فهم لا يشاركون حقاً في مثل هذه الأمور. نسمع آراءهم عندما يتم تقديمها ثم نقدمها لمؤلفي الأوراق»، ووفقاً لبافيل لم يكن العتيبة المانح الوحيد الذي راجع التقرير فقد قبل مؤلف التقرير بعض التغييرات الأصغر التي أجرتها العتيبة لكنه تمسك بحجته الرئيسة. وقال بافيل لموقع «The Intercept»⁴⁷ هو أن [الحكومات الأجنبية] لديها آخرون في محافظتها يقومون بالعمل الأكثر توجيهها

وقد تنشأ أيضاً صراعات مصالح محتملة ناجمة عن باحثين أفراد ومن الشائع أن يعمل خبير في مؤسسة بحثية كمستشار للحكومة في الوقت نفسه أو عضواً في مجلس إدارة شركة خاصة أو كليهما. وقد تؤدي هذه المناصب المتعددة إلى طمس الخطوط الفاصلة بين باحثي المؤسسات البحثية الذين يتنقلون باستمرار بين هذه الأدوار⁴⁸.

على سبيل المثال يشغل جيمس تايكليت حالياً منصب الرئيس التنفيذي لشركة لوكهيد مارتن التي تتلقى أموالاً من البنتاغون أكثر من أي شركة أخرى في العالم. كما يشغل

46. ريان جريم، «حكومة الخليج قدمت هدية سرية بقيمة 20 مليون دولار لمؤسسة بحثية في واشنطن العاصمة»، موقع إنترسبت، 7 أغسطس/آب 2017.

<https://theintercept.com/2017/08/09/gulf-government-gave-secret-20-million-gift-to-d-c-think-tank>

47. «جريم»، «حكومة الخليج قدمت هدية سرية بقيمة 20 مليون دولار إلى مؤسسة بحثية في واشنطن العاصمة»

48. نيكولاس جيلهوت، صنع الديمقراطية: حقوق الإنسان وسياسات النظام (نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، 2005).

<https://cup.columbia.edu/book/the-democracy-makers/9780231131247>

تايكلت منصب عضو في مجلس إدارة مجلس العلاقات الخارجية⁴⁹ ونظراً لأن شركة تايكلت وراتبه يعتمدان إلى حد كبير على عقود البنتاغون فإن هذا قد يشكل تضارباً في المصالح مع دوره في توجيه مؤسسة بحثية رئيسة للسياسة الخارجية⁵⁰، إن بعض أعضاء مجالس إدارات مراكز الأبحاث والزملاء يعملون لصالح حكومات أجنبية في الوقت نفسه.

على سبيل المثال، كان جيمس جونز الابن مستشاراً للأمن القومي للرئيس باراك أوباما وهو عضو في مجلس أمناء مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية منذ عام 2011⁵¹. وفي عام 2016، تقدم جونز بطلب للحصول على تصريح للعمل نيابة عن المملكة العربية السعودية وهو يمتلك شركتين استشاريتين كانتا تمتلكان عقوداً لتقديم المشورة لوزارة الدفاع السعودية⁵². في عام 2022، أطلق موقع بوليتيكو على دانييل فياديتش، رئيس شركة يوركتاون سوليوشنز لقب «الرجل الذي يقاتل من أجل أوكرانيا في العاصمة واشنطن» بسبب عمله المسجل لدى قانون تسجيل الوكلاء الأجانب في الولايات المتحدة لتمثيل المصالح الأوكرانية في الولايات المتحدة⁵³، وفي الوقت نفسه الذي كان فيه فيديتش يمارس

49. إيلي كليفتون، «علاق صناعة الأسلحة على استعداد للجلوس في مجلس العلاقات الخارجية»، مقالة «السياسة المسؤولة»، 18 مايو/أيار 2023.

<https://responsiblestatecraft.org/2023/05/18/arms-industry-titan-nominated-for-prominent-think-tanks-board/>

50. كليفتون، «علاق صناعة الأسلحة يستعد للجلوس في مجلس العلاقات الخارجية».

51. «مستشار الأمن القومي السابق الجنرال جيمس جونز يعود إلى مجلس أمناء مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 4 يناير/كانون الثاني 2011.

<https://www.csis.org/news/former-national-security-advisor-general-james-jones-rejoins-csis-board-trustees>

52. كريج ويتلوك ونيت جونز، «جنرالات وأدميرالات أمريكيون متقاعدون يتولون مناصب عليا لدى ولي العهد السعودي»، واشنطن بوست، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

<https://www.washingtonpost.com/investigations/interactive/2022/veterans-us-foreign-jobs-saudi-arabia>

53. «الرجل الذي يقاتل من أجل أوكرانيا في واشنطن العاصمة»، بوليتيكو، 11 مارس 2022.

<https://www.politico.com/news/2022/03/11/lobbying-for-ukraine-in-washington-00016449>

الضغوط بقوة لصالح أوكرانيا كان زميلاً بارزاً غير مقيم في المجلس الأطلسي⁵⁴.

إن علاقات التمويل معقدة، فقد يسعى المانحون إلى البحث عن أفراد ومؤسسات تتوافق أيديولوجياً معهم بالفعل أو الاستعانة بمصادر خارجية لإجراء أبحاث حول موضوع معين أو تشجيع إجراء المزيد من الدراسات في مجال أقل فهماً. ولا تشير أي من البيانات الموجودة في أداة تتبع تمويل مؤسسات الفكر إلى أي نوع من أنواع العلاقة السببية. وبدلاً من ذلك، توفر أداة للمستخدمين لتحديد تضارب المصالح المحتمل والمساعدة في تفكيك بعض علاقات التمويل المعقدة هذه.

54. «دانييل فاجديتش»، المجلس الأطلسي، تم الوصول إليه في 21 أكتوبر 2024،

<https://www.atlanticcouncil.org/expert/daniel-vajdich>

توصيات لإعادة بناء الثقة في قطاع مراكز الأبحاث

تلعب مراكز الفكر دوراً مهماً في العملية السياسية إذ يقدم خبراء مراكز الفكر رؤى قيمة في الخبرة الإقليمية والخبرة في الموضوع وتحليل البيانات وأكثر من ذلك بكثير، يعتمد المشرعون على هؤلاء الخبراء الخارجيين لإجراء أبحاث أصلية كثيفة الموارد للمساعدة في تشكيل السياسات الأمريكية. وبقدر ما تدعي مراكز الأبحاث الموضوعية وربما تطمح إلى أن تكون كذلك فإنها تعتمد على الممولين لعملها وفي بعض الحالات يأتي التمويل مصحوباً بشروط. يمكن أن يؤدي التمويل إلى الرقابة الذاتية والرقابة الصريحة للمانحين وفي حالات نادرة يدفع المانحون ثمن منتجات بحثية محددة مما ساهم في أزمة ثقة عامة في مراكز الأبحاث، وجد استطلاع للرأي أجرته "Cast from Clay" في عام 2018 أن (20%) فقط من الأمريكيين يثقون بما تقوله مراكز الفكر⁵⁵ ولكن لا ينبغي أن يكون الأمر على هذا النحو ففي وقت بلغت الثقة في الحكومة أدنى مستوياتها على الإطلاق فإن مراكز الفكر تستطيع بل وينبغي لها أن تخدم المصلحة العامة⁵⁶.

إن الشفافية هي أفضل وسيلة لاستعادة الثقة في قطاع مراكز الأبحاث (20%) وقد تبنى بعض الصحفيين ممارسة الإشارة إلى تمويل الحكومات الأجنبية لمراكز الأبحاث عند إجراء المقابلات مع الخبراء.

وفي مقال عن علاقات السيناتور بوب مينينديز آنذاك بقطر، أجرت صحيفة نيويورك تايمز مقابلة مع حسين إيبش وهو باحث مقيم كبير في معهد دول الخليج العربية في واشنطن. وتضمن المقال الإفصاح التالي في مقدمة المقال: "مثل العديد من

55. «الديمقراطية 2.0» من إنتاج كلاي.

56. «الثقة العامة في الحكومة: 1958 - 2024»، مركز بيو للأبحاث، 24 يونيو/حزيران 2024.

<https://www.pewresearch.org/politics/2024/06/24/public-trust-in-government->

.(1958-2024/#:~:text=Public%20trust%20in%20the%20federal,the%20time%E2%80%9D%20(15%25

مراكز الأبحاث في واشنطن تلقت منظمة الأبحاث [إيبش] تمويلًا من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وهي علامة على عمق نفوذ الخليج في الولايات المتحدة⁵⁷ وبحسب أحد موظفي الكونجرس: إذا أصلحنا هذا الأمر في الكونجرس وحصلنا بالفعل على شهادة غير متأثرة بمثل هذه الأجندات فسنحصل على قوانين أفضل وسنحصل على سياسة أفضل وسنحصل على جلسات استماع أفضل⁵⁸، وللتحرك نحو هذه الأهداف واستناداً إلى الأبحاث التي أجريناها أثناء إعداد هذا التقرير ومتعقب تمويل مؤسسات الفكر فإننا نقدم التوصيات التالية:

التوصيات للكونغرس

1. ينبغي للكونجرس أن يقر تشريعاً يلزم جميع المنظمات غير الربحية التي تسعى إلى التأثير على السياسات العامة بالكشف علناً عن جميع الجهات المانحة من الشركات والحكومة الأميركية والحكومات الأجنبية التي تتبرع بأكثر من (10 آلاف دولار). ويستند هذا إلى مقترحات تلزم مراكز الأبحاث بالكشف عن التمويل الحكومي الأجنبي مثل قانون شفافية مراكز الأبحاث وقانون مكافحة النفوذ الأجنبي الذي يحظى بدعم الحزبين. وينبغي تمكين وزارة العدل من فرض عقوبات مدنية على مراكز الأبحاث التي لا تكشف عن مثل هذه المعلومات.

- وحتى يتم تمرير مثل هذا التشريع، يتعين على السلطة التنفيذية أن تطلب رسمياً من مراكز الأبحاث الكشف علناً عن هذه المعلومات على مواقعها على الإنترنت.
- في عام 2020، أصدر وزير الخارجية الأميركي آنذاك مايك بومبيو بياناً جاء فيه:

57. إيلي كليفتون، «نيويورك تايمز تتقدم خطوة للأمام في الكشف عن الصراعات المحتملة»، سياسة الحكم المسؤولة، 5 يناير 2024، <https://responsiblestatecraft.org/new-york-times-conflicts-disclosure>

58. جاير، «قاعدة غير معروفة».

«لحماية نزاهة مؤسسات المجتمع المدني تطلب [وزارة الخارجية] من الآن فصاعداً من مراكز الأبحاث وغيرها من منظمات السياسة الخارجية التي ترغب في التعامل مع الوزارة الكشف بشكل بارز على مواقعها على الإنترنت عن التمويل الذي تتلقاه من الحكومات الأجنبية بما في ذلك الكيانات التابعة للمملوكة للدولة أو التي تديرها الدولة⁵⁹، ومع ذلك، في عام 2023، توقفت إدارة بايدن عن طلب هذا المستوى من الإفصاح دون أي تفسير⁶⁰.

2. ينبغي للكونجرس أن يعمل على تحسين متطلبات الكشف عن تضارب المصالح بالنسبة للشهود في الكونجرس بشكل كبير، ففي الوقت الحالي، لا يتعين على الأفراد الذين يدلون بشهاداتهم أمام لجان مجلس الشيوخ الأميركي الكشف عن أي معلومات حول تضارب المصالح المحتمل. وتتمثل الخطوة الأولى في معالجة هذه المشكلة في قيام مجلس الشيوخ بإدخال نماذج «الشهادة الحقيقية»، كما فعل مجلس النواب والتي تلزم الشهود بالكشف عن أي تضارب محتمل في المصالح فيما يتصل بموضوع جلسة الاستماع. ومن المؤسف أن هذه النماذج في مجلس النواب لا يتم تقديمها بدقة في كثير من الأحيان، بل وأحياناً لا يتم تقديمها على الإطلاق. وعلى هذا فإن الخطوة المهمة إلى الأمام تتمثل في قيام المجلسين بسن قانون الكشف الإلزامي وإغلاق الثغرة التي تسمح للشهود بالإدلاء بشهاداتهم بصفته الشخصية وتوسيع نطاق الأسئلة لتشمل جميع التمويلات الحكومية الأجنبية رفيعة المستوى وتضارب المصالح الخاص ذي الصلة ومعاينة الشهود الذين يقدمون معلومات غير كاملة أو مضللة بشكل صارخ في إفصاحاتهم.

• يتعين على قيادة اللجنة أن تبذل المزيد من الجهود لدعوة الشهود من مراكز

59. نهال توسي، «إدارة ترامب تطالب مراكز الأبحاث بالكشف عن تمويلها الأجنبي»، بوليتيكو، 13 أكتوبر/تشرين الأول 2020

<https://www.politico.com/news/2020/10/13/trump-think-tanks-foreign-funding-429209>

60. كيسي ميشيل، «بايدن يسمح لمراكز الأبحاث والممولين الأجانب المشبوهين بالتقرب منه مرة أخرى»، ذا نيو ريپبليك، 12

مايو/أيار 2023، <https://newrepublic.com/article/172523/think-tanks-foreign-money-transparency>

الأبحاث الشفافة على النقيض من مراكز الأبحاث التي تتلقى أموالاً غير مشروعة للإدلاء بشهاداتهم في جلسات الاستماع التي يعقدها الكونغرس. فأكثر من ثلث الشهود التابعين لمراكز الأبحاث في الدوريتين الماضيتين من الكونغرس يعملون لصالح مراكز أبحاث لا تكشف عن أي معلومات عن الجهات المانحة. ولا توجد وسيلة للتحقق من تضارب المصالح الذي قد يكون بين هذه المراكز البحثية التي تتلقى أموالاً غير شرعية .

التوصيات لوزارة العدل

1. ينبغي لوزارة العدل أن تقدم إرشادات واضحة حول ما يمكن لمراكز الأبحاث غير المسجلة بموجب قانون تسجيل العملاء الأجانب القيام به نيابة عن المانحين الأجانب ومن المؤسف أن هناك غموضاً كبيراً في لغة قانون تسجيل العملاء الأجانب مما سمح باستخدام القانون كسلاح سياسي ضد مراكز الأبحاث وغيرها من المنظمات غير الربحية، على سبيل المثال، اتهم بعض أعضاء الكونغرس مجلس الدفاع عن الموارد الوطنية بالعمل كوكيل أجنبي للصين مشيراً إلى تعامله الإيجابي مع المسؤولين الصينيين.

وهذا مثال واضح على تجاوز قانون تسجيل العملاء الأجانب نظراً لأن هذه الاتهامات لم تسفر عن أي دليل على وجود علاقة بين وكيل وموكل وتثبت إمكانية استخدام هذا الغموض كسلاح إن توضيح هذه اللغة من شأنه أن يخدم بشكل أفضل حماية مراكز الأبحاث من الاتهامات غير المبررة بنشاط العملاء الأجانب مع شرح واضح لمراكز الأبحاث التي تشارك في هذا النوع من العمل أنه يجب عليها التسجيل بموجب قانون تسجيل الوكلاء الأجانب⁶¹.

61، ستيفن موفسون وكريس موني، «الجمهوريون في مجلس النواب يهاجمون مجموعة بيئية بسبب عملها المناخي في الصين»، واشنطن بوست، 5 يونيو/حزيران 2018.

<https://www.washingtonpost.com/news/energy-environment/wp/2018/06/05/house-republicans-attack-environmental-group-for-its-climate-work-in-china/>

توصيات لمراكز الأبحاث

1. يتعين على مراكز الأبحاث أن تضع حداً للأبحاث التي تعتمد على الدفع مقابل المشاركة إن السماح للمانحين بتحديد استنتاجات بحثية محددة من شأنها أن تعود بفائدة مالية أو مادية مباشرة على الممول هو نقيض للاستقلال الفكري الذي ينبغي أن تقوم عليه مراكز الأبحاث. ولا تخدم مثل هذه الأبحاث إلا في زيادة انعدام الثقة العامة في قطاع مراكز الأبحاث.

2. ينبغي لمؤسسات الفكر أن تعمل على تجنب تضارب المصالح الأقل وضوحاً وكما أوصت مذكرة سابقة صادرة عن معهد كوينسي ينبغي لها أن «تحدد بشكل استباقي الحالات التي قد يبدو فيها الممول وكأنه يحصل على فائدة واضحة من السياسات التي أقرها الموظفون في العمل البحثي»⁶².

3. ينبغي لمراكز الأبحاث أن تغير مسار الحوار بعيداً عن الدفاع ضد اتهامات وجود تضارب حقيقي أو متصور في المصالح ونحو تجنب تضارب المصالح والإفصاح عنه بشكل استباقي عندما يكون ذلك ضرورياً.

التوصيات لوسائل الإعلام

1. يعتقد خبراء من مراكز الأبحاث الممولة من الحكومات الأجنبية والتمولة من شركات المقاولات التابعة للبنتاكون على المشهد الإعلامي، على سبيل المثال، وجد تقرير صادر عن معهد كوينسي في عام 2023 أنه في المقالات المتعلقة بالتدخل العسكري الأمريكي في أوكرانيا «استشهدت وسائل الإعلام بمراكز الأبحاث المدعومة مالياً من صناعة الدفاع

62. إيلي كليفتون وبن فريمان، «استعادة الثقة في قطاع مراكز الفكر»، معهد كوينسي للحكم المسؤول، 10 مايو/أيار 2021.
<https://quincyinst.org/research/restoring-trust-in-the-think-tank-sector/>

بنسبة (85%) من الوقت أو سبع مرات أكثر من مراكز الأبحاث التي لا تقبل التمويل من شركات المقاولات التابعة للبنتاكون⁶³ ونادراً ما يتم ذكر مثل هذه الصراعات المحتملة للمصالح وكما اقترح تقرير سابق صادر عن معهد كوينسي: «ينبغي للمنافذ الإعلامية، على نحو مماثل أن تتبنى معياراً مهنيّاً للإبلاغ عن أي صراعات للمصالح مع المصادر التي تناقش السياسة الخارجية الأميركية وتوفر هذه المعلومات سياقاً مهماً لتقييم التعليقات الخبيرة ويمكن القول إنها مهمة بقدر أهمية التعليق نفسه⁶⁴» وقد اعتمدت صحيفة نيويورك تايمز بالفعل هذه الممارسة، في بعض الأحيان⁶⁵.

63. فريمان، «مؤسسات الفكر الممولة من شركات الدفاع تهيمن على النقاش حول أوكرانيا».

64 . فريمان، «مؤسسات الفكر الممولة من شركات الدفاع تهيمن على النقاش حول أوكرانيا».

65 . كليفتون، «نيويورك تايمز تتقدم للأمام في الكشف عن الصراعات المحتملة».

هوية البحث

أسماء الباحثين:

1. بن فريمان- مدير برنامج ديمقراطية السياسة الخارجية.
2. نيك كليفلاند ستاوت- زميل باحث مبتدئ في برنامج ديمقراطية السياسة الخارجية.

عنوان البحث: أفكار عظيمة وأموال وفيرة: تمويل مراكز الأبحاث في أميركا

الناشر: معهد كوينسي للحكم الرشيد

تأريخ النشر: كانون الثاني - يناير 2025

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، أُسس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org